الأسس الاقتصادية لتقليل المخاطرة من المنظور الإسلامي

أ.د.كامل عبد القادر حسين

كلية الشريعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وافضل الصلاة، وأتم التسليم على خير خلقه محمد ﷺ، وعلى آله الطيبين والطاهرين وصحبه الميامين، وعلى من سار على سيرتهم، واقتفى اثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أسس التنمية الاقتصادية تختلف طبيعتها حسب الإطار الاقتصادي الذي تتبناه كل دولة، غير أنه مهما اختلفت المناهج والأنظمة الاقتصادية من حيث فلسفتها وأطر عملها؛ إلا أنها تسعى إلى تحقيق نفس الغايات وهي رفع مستوى المعيشة، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق رفع معدل الاستثمار وتنويعه، حيث أن هذا الأخير يعد الركن الأساس لعملية التنمية الشاملة والمستدامة.

ويواجه المستثمر وهو يمارس نشاطه الاقتصادي مجموعة من المخاطر التي تؤثر على عمله وتحد من رغبته في الاستثمار في المجالات التي تكثر المخاطرة فيها، وأن كثيراً من المستثمرين يجهلون الأسس الاقتصادية التي تساعدهم على تقليل المخاطرة في نشاطهم الاقتصادي مما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع من اجل بيان هذه الأسس حتى يستطيع المستثمر أن يمارس نشاطه التجاري بأقل قدر من المخاطرة التي لا يخلو منها أي نشاط اقتصادي، وتتضح اهمية البحث من خلال الآتي:

١. بيان الأسس الاقتصادية التي تساعد على تقليل المخاطرة والتي تساهم في درء الخسارة عن المتعاملين في الأسواق التجارية.
٢. بيان اهتمام الشارع بحفظ المال وعدم تعريضه للمخاطر من خلال وضع أسس اقتصادية علمية تجنب المستثمرين الخسائر في نشاطهم الاقتصادي.
٣. بيان صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وخصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي تقل الدراسات التخصصية فيه، والتي لم تحضَ باهتمام الباحثين.

خطة البحث.

تتكون خطة البحث بعد هذه المقدمة من اربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

– المبحث الأول: مفهوم المخاطرة.

- المبحث الثاني: التخطيط الاقتصادي.
- المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية.
- المبحث الرابع: تنويع الاستثمار (المحفظة الاستثمارية).
- المبحث الخامس: دراسة السوق.
- الخاتمة.

منهج البحث.

يتلخص المنهج الذي اعتمدته في البحث في الآتي:

١. عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مكانها في السور في المصحف الشريف، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٢. تخريج الاحاديث النبوية الشريفة من مصادرها المعتمدة مع بيان درجة الصحة، فإذا كان الحديث في الصحيحين، أو في احدهما اكتفيت بتخريجهما له، دون باقي المصادرً، فأن لم يكن فيهما، أو في احدهما، بينت درجة صحة الحديث في الغالب، مع ذكر من خرجه من الائمة.
٣. عرفت بالمصطلحات الواردة في البحث، مع شرح المفردات الغريبة التي وردت في ثنايا البحث.
٤. وثقت كل قول بنسبته إلى قائله وذلك بذكر المصدر.
٥. استعنت بالمصادر الحديثة التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة.
٦. ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت اليها، واردفتها بعدد من التوصيات.

واخيراً فأن ما توصلت إليه من نتائج عرضة للصواب والخطأ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وله الفضل والمنة، وما كان غير ذلك فمني ومن الشيطان، سائله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وان ينفعني به، وينفع به المسلمين، وصلِّ اللهم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول
مفهم المخاطرة

لا يحتاج مفهوم المخاطرة إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية، فإذا قال المتحدث «هناك مخاطرة في أمر ما» فهم المستمع أنه يتحدث عن وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المآل هو إلى أمر غير محبب إلى النفس، لذلك ترتبط المخاطرة بمفهوم عدم التيقن.

ورغم هذا فقد عُرِفت المخاطرة بتعريفات عدة منها:

١. وضع يحتمل فيه أن تتكبد المنشأة خسارة على استثمارها بسبب عملها في بيئة أعمال تسودها الريبة وعدم الثقة[١]، كما في الدول غير المستقرة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

٢. احتمالية فرص النجاح أو الفشل في اي نشاط اقتصادي[٢].

٣. حالة عدم التأكد من النتائج المستقبلية[٣].

من التعريفات السابقة يتبين لنا ان القاسم المشترك بينها هو احتمالية الخسارة ومجهولية العائد المتوقع.

ويمكن تعريف المخاطرة بأنها: احتمالية الربح والخسارة مع مجهولية العائد المتوقع.

ولغرض تقليل هذه الاحتمالية إلى ادنى ما يمكن، كان لابد من وضع مجموعة من الأسس الاقتصادية التي تساعد المستثمر على تقليل المخاطر في نشاطه الاقتصادي، وبالتالي تقليل خسارته في حال حدوثها إلى ادنى ما يمكن، وكذلك محاولة تحقيق أقصى الأرباح التي هي غاية المتعامل في الأسواق المالية بمختلف نشاطاتها، لذلك سنحاول في المباحث الاتية أن نبين اهم الأسس الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر في نشاطه الاقتصادي.

المبحث الثاني
التخطيط الاقتصادي

إن الإسلام يريد من الفرد المسلم أن يكون منظماً مرتباً في اموره كلها الدنيوية منها والاخروية، فلا يُقبل منه أن يخبط في حياته خبط عشواء، بل انه ضرب المثل السيء في الإنسان غير المنظم بقوله سبحانه: ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[٤]، ومن هذه الامور، اموره المالية ونشاطاته الاقتصادية، فكان لابد من التخطيط الاقتصادي في الجانب المالي من حياته[٥].

المطلب الأول- تعريف التخطيط الاقتصادي.

عُرِفَ التخطيط الاقتصادي بتعريفات عدة تختلف في اللفظ الا أنها تتفق في المعنى منها:

١. انه مجموعة الاهداف الاقتصادية التي يراد تحقيقها وفق اولويات معينة، خلال فترة زمنية محددة، في بيئة معينة، بإمكانيات ووسائل متاحة[٦]. ويلاحظ على هذا التعريف تناوله للتخطيط بالمفهوم العام له دون تحديد نوعه سواء أكان عاماً أو خاصاً، أي ما يتعلق منه بالافراد أو بمجموع المجتمع[٧].

٢. مجموعة الخطط التي تساعد العامل في الاسواق المالية على تحقيق المسار الذي اختاره، والاستفادة من الفرص المحيطة به، ومواجهة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها العملية الاقتصادية[٨].

وهذا التعريف تناول التخطيط بعد قيام المشروع الاقتصادي دون التعرض له في حالة عدم قبوله وقبل قيامه.

٣. تنظيم ارادي للنشاط والاوضاع الاقتصادية لتحقيق اهداف معينة في فترة زمنية محددة تعبأ لها الجهود العامة والخاصة[٩].

ويلاحظ على هذا التعريف انه تناول التخطيط الاقتصادي بمعناه المجتمعي أي مجموع افراد المجتمع وليس على المستوى الفردي.

٤. اتخاذ القرارات والسياسات التي تنبثق من الشريعة الاسلامية بحيث ترتب وتنظم الامكانات المتاحة لتحقيق اهداف معينة بأقل تكلفة ممكنة[١٠].

ويمكن تعريف التخطيط الاقتصادي الإسلامي بانه: التوجيه السليم لموارد المجتمع بما يحقق الغايات الاقتصادية التي يراد الوصول لها، وبما يتوافق مع اهداف الشريعة الاسلامية في المال، وفق اولويات معينة، وفي بيئات محددة، وبإمكانيات متاحة(١١).

واوضح مثال لأهمية التخطيط الاقتصادي في الاسلام قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع ملك مصر.

﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ ﴿٤٤﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾(١٢).

والذي يهمنا من القصة هنا هو التخطيط الاقتصادي الذي قام به سيدنا يوسف عليه السلام من خلال استثمار الاراضي الزراعية لأقصى حد ممكن لتحقيق الامن الغذائي، والترشيد والاقتصاد في الاستهلاك لتقليل أثر المخاطرة المترتبة على الجدب في السنوات العجاف الى ادنى حد ممكن، ويتضح كذلك اهمية المخطِط لاتخاذ القرارات الصائبة في الاوقات الحرجة التي تحتاج الى السرعة في اتخاذ القرار(١٣).

واما في السنة فقد ورد انه ﷺ اتاه رجل من الانصار يسأله، فقال **اما في بيتك شيء**، قال: بلى حلس(١٤) نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب(١٥) نشرب فيه من الماء من الماء، قال: **أئتني بهما**، فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ﷺ بيده وقال **من يشتري هذين؟** قال رجل أني اخذهما بدرهم، قال **من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً؟** قال رجل أني اخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه واخذ الدرهمين، فأعطاهما للانصاري، وقال: **اشترِ بأحدهما طعاماً فأنبذه**(١٦) **إلى اهلك، واشترِ بالأخر قدوماً**(١٧)، فأتني به، ففعل، فأخذه رسول الله ﷺ فشد في القَدومِ عوداً بيده وقال: **اذهب فاحتطب ولا اراك خمسة عشر يوماً**، فجعل يحتطب ويبيع، فجاء وقد اصاب عشرة دراهم، فقال(١٨): **اشترِ ببعضها طعاماً**

وببعضها ثوباً، ثم قال: **هذا خيرٌ لك من أن تجيء والمسألة نكتة**[١٩] في وجهك يوم القيامة، **أن المسألة لا تصلح إلا لذي فقرٍ مدقع**[٢٠]، **أو لذي غرمٍ مفظع**[٢١]، **أو دمٍ موجع**[٢٢].

يدل هذا الحديث على اهمية التخطيط الاقتصادي فيما يتعلق بالقوى العاملة، ومحاولة القضاء على البطالة من خلال توفير وسائل العمل للقادرين عليه، ويتضح من خلاله كذلك اهمية عنصر العمل في العملية الانتاجية.

وكذلك اهمية التخطيط الاستثماري لعنصر المال، سواء على المستوى الفردي كما فعل الرسول ﷺ مع هذا الصحابي، أو على المستوى الجماعي بصفته رئيساً للدولة[٢٣].

وفي الحديث اشارة إلى استخدام الامكانات المتاحة (الموارد)، لتحقيق اهداف اقتصادية، ورفع القدرات الانتاجية لافراد المجتمع، وهذا يدخل ضمن (اخلاقيات العمل في الإسلام)، وعدم الاعتماد على موارد الزكاة، في حالة البطالة التي يختارها الشخص بنفسه دون أن يجبر عليها.

وينقسم التخطيط الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين:

الأول: التخطيط على المستوى الفردي أو العائلي وهو نوع من التنظيم الذي يهدف إلى استخدام الموارد المحدودة المتاحة لدى الفرد أو العائلة للوصول إلى هدف اقتصادي معين[٢٤].

الثاني: التخطيط على المستوى الجماعي وهو التنظيم الذي يهدف إلى استخدام الموارد المتاحة على مستوى الدولة، المادية منها والبشرية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لمجموع افراد المجتمع من خلال القيام بالمشاريع التي تصب في الصالح العام[٢٥].

ولما كانت المصلحة الفردية متداخلة مع المصلحة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، استوجب ذلك عدم التعارض بين التخطيط الفردي والجماعي، وانما يكمل بعضها بعضاً، وتحقيق التوازن بين المصلحتين[٢٦].

المطلب الثاني- اهمية التخطيط الاقتصادي.

تتضح اهمية التخطيط الاقتصادي من خلال الآتي:

١.ترشيد اتخاذ القرارات في النشاط الاقتصادي بما يحقق أقصى العوائد المالية وتقليل المخاطرة إلى ادنى حدٍ ممكن، وهذا يتطلب إدارة ناجحة من خلال الاستخدام الامثل للوقت والجهد والمال[٢٧].

٢.اختيار مجالات الاستثمار بما يتوافق والاهداف الموضوعة، والامكانيات المتاحة التي تحقق السيولة العالية والمخاطرة المتدنية[٢٨].

٣.مراعاة العلاقة بين العائد المتوقع والمخاطرة الناتجة عن العملية الاقتصادية، واتخاذ القرارات على اساس الموازنة بينهما بما يجنبها الخسارة المتوقعة، أو تقليلها إلى ادنى حدٍ ممكن قياساً إلى العائد المتوقع[٢٩].

٤.اتخاذ التدابير الاحتياطية لمنع الخسائر المستقبلية المتوقعة بما يرتب من نتائج ايجابية على المشروع الاقتصادي[٣٠].

المطلب الثالث- اهداف التخطيط الاقتصادي في الإسلام.

أن اهداف التخطيط الاقتصادي في الإسلام سواءٌ على المستوى الفردي أو الجمعي تنبثق من قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لجميع افراد المجتمع والابتعاد عن كل ما فيه ضرر ومفسدة، ومن هذه الاهداف:

١. سد الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع من مأكل ومشرب ومسكن وتوفير الحياة الكريمة بغض النظر دياناتهم وقومياتهم واجناسهم، لكي يبقى الإنسان مكرماً معززاً[٣١]، فهو لا ينحصر في الاطار الاقليمي أو المذهبي بل يشمل كل انسان على وجه الارض بصفته الانسانية، وهذا هو منطق الدين العالمي الذي أُرسِلَ للبشرية جمعاء[٣٢].

٢. الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أم معنوية بشرية أم طبيعية أقصى فائدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في مختلف المجالات للوصول إلى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع[٣٣].

٣. الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير فرص العمل للمواطنين بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار الامثل للطاقات البشرية بما يساعد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[٣٤].

٤. تقليل مستويات المخاطرة الناتجة عن النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المدروس المبني على معلومات عن حالة السوق، والخيارات المتاحة، والبدائل الاستثمارية المتوفرة، ومقارنة العائد المتوقع قياساً للمخاطرة المترتبة عليه[٣٥].

مما سبق يتضح لدينا اهمية التخطيط الاقتصادي في تقليل المخاطرة الناتجة عن النشاط الاقتصادي إلى ادنى حدٍ ممكن مع زيادة العائد المتوقع إلى أقصى ما يمكن، ويعد هذا غاية من غايات النشاط التجاري في الأسواق المالية.

المبحث الثالث
دراسة الجدوى الاقتصادية

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية لاي مشروع اقتصادي يراد اقامته في غاية الاهمية، لان سلامة أي مشروع من المخاطر يرتكز على الاحصاءات الدقيقة والتنبؤات المتوقعة التي تمثل متغيرات المشروع المستقبلية[٣٦]، ذلك أن انشاء المشروعات بطريقة عشوائية غير مدروسة يؤدي بالنهاية إلى فشلها وخسارة وضياع رأس المال[٣٧]، وتكون المخاطرة الناتجة عنها كبيرة وذات اثر سلبي على العملية الاستثمارية والنشاط الاقتصادي سواءٌ على المستوى الفردي أو الجماعي.

المطلب الأول- تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية.

لدراسة الجدوى الاقتصادية عدة تعريفات تختلف في اللفظ الا أنها متفقة في المضمون منها:

١. تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الانتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائداً محدداً على الاستثمار[٣٨].

ويلاحظ على التعريف انه اغفل الاشارة إلى عدم قبول المشروع إذا كانت جوانب الدراسة اثبتت عدم جدواه اقتصادياً، حيث ركز على الجوانب الايجابية فقط[٣٩].

٢. نظام للمعلومات يساعد في اتخاذ قرار الانفاق الاستثماري على نحو يأخذ في الاعتبار مختلف البدائل الأخرى التي كان يمكن اختيارها بنفس التكاليف والوقت المبذولين في هذا الاستثمار[٤٠].

ويرد على هذا التعريف ما ورد على التعريف الأول من اعتراض حيث اغفل جانب عدم قبول المشروع إذا كانت الجدوى سلبية.

٣. تلك العمليات المنظمة والقائمة على أسس علمية تسبق مرحلة بدء تنفيذ المشروع وتحكم على مدى صلاحية القيام به في إطار المعطيات الحالية التي قدمت أثناء الدراسة، مع الأخذ في الحسبان مختلف التطورات ممكنة الحدوث[٤١].

ويلاحظ على التعريف انه لم يشر إلى الاختيارات الواجب القيام بها، بالاضافة إلى اغفاله لعدم قبول المشروع إذا كانت الدراسة غير مجدية[٤٢].

٤. تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمة في جمع البيانات، والمعلومات المطلوبة، وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة على صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه[٤٣].

ويرد على هذا التعريف ما ورد على التعريف الذي قبله من اعتراض.

٥. ويمكن اختيار التعريف الآتي: كافة الدراسات (القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية) التي تمكن من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذ القرار الاستثماري في اتخاذ قراره بما يحقق اهدافه[٤٤].

ويلاحظ من التعريف السابق أن دراسة الجدوى تتطلب إلماماً بالعديد من المعارف الادارية والاقتصادية والتسويقية والمحاسبية خصوصاً في المشاريع الكبيرة التي تتوفر فيها رؤوس أموال ضخمة ليكون القرار الاقتصادي مبنياً على أسس علمية واقتصادية صحيحة حتى لا يتعرض المشروع للتصفية والافلاس.

المطلب الثاني- اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية.

لدراسة الجدوى الاقتصادية اهمية بالغة لأنها تسبق بدء العمل في المشروع الاقتصادي وتتضح اهميتها من خلال الآتي:

١. تجنب المشروع الانزلاق إلى المخاطر غير المتوقعة، وتحمل الخسائر وضياع رأس المالفيما لا فائدة منه، لا سيما في المشاريع ذات التكلفة العالية[٤٥].
٢. إعطاء مؤشر اقتصادي واضح حول مدى صلاحية المشروع لتنفيذه من خلال التعرف على قدرة المشروع على الصمود والمنافسة في السوق التنافسية[٤٦].
٣. تساعد على معرفة المخاطر المتوقعة التي تؤثر سلباً على المشروع لوضع الخطط اللازمة لتجنبها، أو ايجاد البدائل المختلفة مقارنة بما متوفر من وسائل وامكانات[٤٧].
٤. تجعل دراسة الجدوى الاقتصادية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الابعاد وتأخذ في الحسبان جميع العوامل المؤثرة على اداء المشروع مما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد مما يساعد على توفير الكثير من الوقت والجهد والمال[٤٨].
٥. يعد توفير الموارد المالية من اهم الامور التي تساعد على نجاح وديمومة المشروع، وتساعد دراسة الجدوى المستثمر على معرفة احتياجات المشروع من رأس المال ووقت هذه الحاجة، وكذلك العائد الاستثماري المتوقع للمشروع[٤٩].
٦. معالجة المخاطر الناتجة عن تغيرات الأسعار، وتكاليف الإنتاج، وتغيرات الطلب، والتطورات التقنية التي تؤثر على اداء المشروع[٥٠].
٧. المفاضلة بين المشروعات المختلفة وفقاً لمؤشرات مالية واقتصادية معينة[٥١].
٨. تساعد دراسة الجدوى على استخدام الوسائل الفنية المناسبة لكل مشروع وفقاً للظروف السائدة في البيئة المقام فيها المشروع[٥٢].
٩. تساهم دراسة الجدوى في تأهيل المؤسسة الاقتصادية من خلال برامج العمل التي تضعها للارتقاء بالمشاريع[٥٣].

المطلب الثالث- انواع دراسة الجدوى الاقتصادية.

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين:

الأول- دراسة الجدوى الاولية: وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط الرئيسية لجوانب المشروع كافة، من حيث الاحتياجات الضرورية التي يقوم المشروع على اساسها، لاتخاذ قرار أما بالتخلي عنه أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية[٥٤].

وتعالج الدراسة الاولية المسائل التالية:

١. هل أن اهداف المشروع تتماشى مع الاهداف والسياسات العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية[٥٥]؟

٢. دراسة اولية عن الطلب المحلي والاجنبي المتوقع على منتجات المشروع ومدى حاجة السوق لها[٥٦].

٣. دراسة اولية عن مدى جدوى المشروع فنياً بتحديد احتياجات المشروع من العمالة والمواد الاولية[٥٧].

٤. العوائد المتوقعة للمشروع المقترح[٥٨].

الثاني- دراسة الجدوى التفصيلية: وهي دراسات لاحقة للدراسة الاولية تكون أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية، تكون بمثابة تقرير مفصل لكافة جوانب المشروع المقترح والتي على اساسها يتخذ القرار الخاص بالتخلي عن المشروع، أو الانتقال لمرحلة التنفيذ[٥٩].

وتعد دراسة الجدوى الاولية والتفصيلية مكملة بعضها لبعض، فلا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لتكون بديلة عن الدراسة الأخرى[٦٠].

أن عدم دقة دراسة الجدوى الاقتصادية قد تعرض المشروع لمخاطر مالية وانتاجية وتسويقية جمّةَ، قد تودي بالمشروع إلى الفشل.

المطلب الرابع- المؤيدات الشرعية لدراسة الجدوى الاقتصادية.

هنا يطرح السؤال الاتي: هل هناك من مؤيدات شرعية لدراسة الجدوى الاقتصادية؟

لقد اتضح لنا فيما سبق أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، فهي تساعد على تقليل المخاطرة إلى ادنى حدٍ ممكن، وتجنب الخسارة، مع تحقيق اكبر قدر من الأرباح، ويمكن أن يستأنس لهذه الاهمية بالاتي:

١. الابتعاد عن العجلة، والتروي في الامور كلها لاسيما الاقتصادية منها لما لها من اثار مالية كبيرة، ويفهم هذا من قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ۚ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾ ﴾[٦١]، وقد روي عنه ﷺ انه قال: «**التأني من الله، والعجلة من**

الشيطان، وما احد اكثر معاذير من الله، وما من شيء احب الى الله من الحمـــد»[٦٢]، وان من العجلة الاقدام على المشروع دون دراسة مسبقة لجدواه الاقتصادية.

٢. عندما قَدِمَ النبي ﷺ المدينة ورأى اليهود يسيطرون على الاقتصاد باحتكارهم مركز التجارة (سوق بني قينقاع) أمر بإقامة سوق في موقع استراتيجي في المدينة، ولا يمكن أن يكون هذا القرار الا بعد دراسة جدواه الاقتصادية ولو بصورة مبسطة[٦٣].

٣. قصة الاشعريين: فقد امتدح النبي ﷺ صنيعهم بقوله: «**أن الاشعريين إذا ارملوا**[٦٤] **في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في اناء واحد بالسوية فهم مني وانا منهم**»[٦٥].

وفي امتداح الاشعريين في تقاسم الطعام ما هو ابعد من مجرد التكافل أو التعاون، بل كان اسلوباً معتمداً عند الاشعريين في التخطيط لشؤنهم التموينية[٦٦].

٤. أن طبيعة العقود الشرعية في المعاملات المالية تحتوي على قدر كبير من المخاطرة لا سيما في عقود المضاربات والمشاركات، مما يقتضي التخفيف من هذه المخاطر قدر الامكان، ومما يساهم في ذلك هو عدم الاقدام على أي مشروع الا بعد دراسة جدواه الاقتصادية[٦٧].

٥. اتفاق الفقهاء على ضمان المضارب والمشارك لمال المضاربة والمشاركة في حال التقصير والتفريط[٦٨]، وهذا يدعوه الى الاحتراز والتوقي من خلال دراسة المشروع الاقتصادي من كافة جوانبه لا سيما جدواه الاقتصادية قبل الاقدام عليه.

٦. اثبتت الدراسات الاقتصادية الحديثة اهمية دراسة الجدوى لنجاح المشاريع، وتقليل المخاطر، فعلى التاجر المسلم الاخذ بها، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام: «**الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها**»[٦٩].

وقد اشار ابن خلدون إلى ما يؤكد اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بقوله: «والتاجر البصير بالتجارة لا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه من الغني والفقير والسلطان والسوقة، إذ في ذلك نفاق سلعته، وأما إذا اختص نقله بما يحتاج إليه البعض فقط، فقد يتعذر نفاد سلعته حينئذ بإعواز الشراء على ذلك البعض لعارض من العوارض، فتكسد سوقه وتفسد ارباحه»[٧٠].

المبحث الرابع
تنويع الاستثمار (المحفظة الاستثمارية)

يُعد الاستثمار الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الرئيسي للنمو من خلال زيادة الناتج القومي، والاستفادة من الموارد البشرية المعطلة من خلال ايجاد فرص عمل لها، وزيادة السيولة النقدية التي تحرك عجلة الاقتصاد الوطني، فكان لابد لنا أن نتعرف على مفهوم الاستثمار وكذلك المحفظة الاستثمارية ليتسنى لنا معرفة كيفية تقليل المخاطرة من خلالها في الآتي:

المطلب الأول- مفهوم الاستثمار.

الاستثمار لغة: مصدر للفعل (استثمر) الدال على الطلب، تقول استثمر يستثمر استثماراً فهو مستثمر، والاستثمار طلب الحصول على الثمر.

ويطلق الثمر على معانٍ عدة منها:

١. وهو ما ينتجه الشجر، ويغلب على ثمر النخل[٧١]، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[٧٢].

٢. الولد والنسل: يقال للولد ثمرة القلب، وفي الحديث: «إذا مات ولد العبد قال الله لملائكته قبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ماذا قال عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله ابنوا لعبدي بيتا في الجنة وسموه بيت الحمد»[٧٣].

٣. أنواع المال المثمَّر المستفاد منه، كالذهب والفضة والحيوان وغيرها، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ ﴾[٧٤]، فسروه بأنواع المال[٧٥]، وهو المراد في بحثنا هنا.

الاستثمار اصطلاحاً: اختلفت تعريفات الاقتصاديين للاستثمار تبعاً لاختلافهم في الزوايا التي ينظرون منها إليه، فمن هذه التعريفات:

١.توظيف أموال في أصل معين أو عدد من الاصول يحتفظ بها مستثمر فرداً كان أو مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية يحقق له مردود

معين[٧٦]. ويلاحظ على هذا التعريف انه جعل من هدف الاستثمار تعريفاً له[٧٧]، دون التطرق لعامل التضخم وعامل المخاطرة المتمثل باحتمالية عدم تحقق مردود اقتصادي.

٢. التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[٧٨].

وينطبق على هذا التعريف ما انطبق على التعريف الأول من حيث جعل هدف الاستثمار تعريفاً له[٧٩].

٣. التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي مستقبلي[٨٠].

ويلاحظ على هذا التعريف افتراضه حصول المنفعة المستقبلية دون التطرق لاحتمالية المخاطرة بعدم تحقق هذه المنفعة.

٤. كل جهدٍ أو عملٍ يقوم به فرد أو جماعة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي أو نماء رؤوس الاموال أو الاضافة اليها[٨١].

وإما بالنسبة للاقتصاديين الاسلاميين المعاصرين فلا يكاد يختلف تعريفهم من حيث المضمون عن التعريفات السابقة، فمن هذه التعريفات:

١. الاتفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية كالمكائن والمعدات بقصد انتاج سلع الاستهلاك، أو أدوات جديدة[٨٢].

ويلاحظ على التعريف تقييده للاستثمار بشراء السلع والخدمات الانتاجية دون الاسهم والسندات التي تعد من وسائل الاستثمار المربحة في الأسواق المالية المعاصرة.

٢. عملية تشغيل المال أو استغلاله لإنتاج العائد[٨٣].

ويلاحظ على التعريف اطلاقه لعملية تشغيل المال دون تقييده بأن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً طبقاً لقواعد الشريعة[٨٤]، واغفاله لعامل المخاطرة.

٣. تشغيل الاموال في مجالات النشاط المشروعة، طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، بهدف تنميتها لتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية[٨٥].

ويلاحظ على التعريف ادخاله اهداف الاستثمار التي تتحقق من تشغيل المال ضمن تعريف الاستثمار.

٤. أي ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة من الزمن(٨٦).

ويلاحظ على التعريف اغفاله لعامل الجهد البشري، وكذلك اطلاقه لهذا الارتباط بدون تقييده بان يكون مشروعاً.

٥. توظيف المسلم ماله أو جهده في نشاط اقتصادي مشروع، بهدف الحصول على نفع يعود عليه أو على غيره في الحال أو المآل(٨٧).

التعريف المختار: كل الطرق والوسائل المشروعة التي من شأنها زيادة وتنمية كل ما يمكن أن يُعدَّ مالاً(٨٨).

ويلاحظ على التعريف تقييده بان يكون مشروعاً فلا استثمار في تجارة محرمة(٨٩)، والتوسع في معنى المال ليشمل المنافع كذلك على رأي جمهور الفقهاء(٩٠).

المطلب الثاني- المخاطرة واثرها في الاستثمار.

لما كانت المخاطرة ملازمة للنشاط الاقتصادي كما بينا فيما سبق من هذا البحث اقتضى ذلك تقليلها إلى الحد الادنى من خلال تنويع الاستثمار الذي هو عملية تجميع أنواع مختلفة من الاصول بهدف تخفيض المخاطر الناجمة عن الاستثمار في تلك الاصول(٩١)، وهو ما يطلق عليه عادة بالمحفظة الاستثمارية.

لذلك يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية بأنها: مجموعة أو تشكيلة من الاصول قد تكون حقيقية مثل العقارات والذهب أو مالية مثل الأسهم والسندات أو مزيج من النوعين، يقرر مستثمر معين تكوينها بهدف تحقيق عائد يتناسب مع مستوى معين من المخاطر من خلال تنويع مكوناتها(٩٢)، كما يمكن تعريفها بأنها: اداة مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والادوات الاستثمارية الأخرى بهدف الحصول على اكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة(٩٣).

ولما كان هدف المستثمر تحقيق اكبر عائد ممكن مع اقل درجة من المخاطرة، فهو يحاول الحصول على المحفظة الاستثمارية المثلى التي تتكون من تشكيلة متنوعة

ومتوازنة من الاصول أو الادوات الاستثمارية، وبكيفية تجعلها أكثر ملائمة لتحقيق اهداف المستثمر[٩٤].

المطلب الثالث- اهمية المحافظ الاستثمارية.

تتضح اهمية المحافظ الاستثمارية من خلال الآتي:

أ- تعبئة الموارد الصغيرة فيم شروعات ضخمة قد لا تقوى هذه الموارد الصغيرة على تحمل تبعتها[٩٥].

ب- توفير السيولة النقدية اللازمة لإنشاء المشاريع الاقتصادية الكبيرة[٩٦].

ت- الاستفادة بخبرات الادارة المحترفة التي تدير المحفظة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها[٩٧].

ث- تقليل مخاطر الاستثمار إلى ادنى حد من خلال تنويع الاصول، وتحقيق اكبر عائد متوقع[٩٨].

ج- الاستثمار الامثل للموارد المالية المتاحة والاهتمام بتحقيق الاستثمارات المالية لهذه الموارد بأدوات استثمارية قصيرة أو طويلة الاجل[٩٩].

ح- امكانية اجراء التغييرات في مكونات المحفظة إذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية بشكل يسمح لها بتحمل مخاطر اكبر[١٠٠]، ولا تتوفر هذه الميزة إذا كانت الاصول غير متنوعة.

المطلب الرابع- اهداف المحافظ الاستثمارية.

ان أهم اهداف المحفظة الاستثمارية هو تحقيق اكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة مع توفر عنصر السيولة[١٠١]، وعليه فأن اهم اهداف المحفظة الاستثمارية هي:

١. المحافظة على رأس المال الاصلي للمحفظة: على الرغم من الاستعداد لتحمل المخاطرة الا انه يجب الابتعاد عن المخاطرة برأسمال المحفظة الاصلي، ليتمكن المستثمر من الاستمرار في السوق، ويعد هذا الهدف الهدف الاساس لجميع المستثمرين بغض النظر عن ثرواتهم وطموحاتهم[١٠٢].

وكذلك المحافظة على القيمة الحقيقية لرأسمال المحفظة[١٠٣].

٢.تحقيق العائد الامثل للمحفظة باقل مخاطر ممكنة[١٠٤].
٣.الحفاظ على قدر من السيولة من خلال الاستثمار في ادوات لها القابلية على التحويل الى نقد بدون خسارة مع سهولة التحويل عند العسر المالي والتعثر[١٠٥].
٤.تأمين الحصول على دخل متواصل للمحفظة، وسيولة نقدية لتلبية احتياجات المستثمرين[١٠٦].
٥.تنمية المحفظة من خلال تضخيم قيمتها الرأسمالية، فنمو رأس المال هو غاية جميع المستثمرين لما يضيفه من ضمانات مستقبلية[١٠٧].

المطلب الخامس- تنويع الاستثمار.

يهدف المستثمر من خلال استثماره إلى تعظيم العوائد لإجمالي استثماراته عند ادنى مستوى من المخاطر[١٠٨]، ولتحقيق ذلك يحاول تنويع استثماراته، والميزة الأساسية لتكوين المحافظ الاستثمارية هي التنويع، أي تمكين المستثمر من اختيار توليفة أو تشكيلة من الأوراق المالية بهدف تخفيض المخاطرة، وهناك نوعان من التنويع:

الأول: التنويع الساذج (البسيط)

يقوم أسلوب التنويع الساذج أو البسيط على فكرة أساسية مؤداها أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر الذي يتعرض لها عائدها، وقد يأخذ التنويع الساذج صورة تتمثل في وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة في اداة استثمارية واحدة، كأن يقرر المستثمر ألا يزيد حجم الأموال المستثمرة في أية أداة عن ٥% من مخصصات المحفظة، وذلك كوسيلة لعدم تركيز الموارد في أسهم عدد محدود من الشركات[١٠٩].

ومن ايجابيات هذا الاسلوب هو تقليل المخاطرة من خلال زيادة تشكيل مكونات المحفظة الاستثمارية من عدد اكبر من الادوات الاستثمارية[١١٠]، فالمستثمر يهتم بعوائد ومخاطر المحفظة ككل وليس بارتفاع أو انخفاض اسعار كل اداة على حدة[١١١].

ورغم الايجابيات المترتبة على تنويع المحفظة الاستثمارية الا أن هناك سلبيات ترافق هذه العملية اهمها:

١.صعوبة إدارة المحفظة: وذلك أن الادارة الناجحة والفعالة تتطلب البحث والتحليل المستمر لأوضاع السوق وحال الادوات الاستثمارية التي تملكها المحفظة، وتزداد صعوبة الادارة كلما زادت الادوات الاستثمارية المكونة للمحفظة[١١٢].

٢.ارتفاع تكاليف المعاملات: أن شراء وبيع الادوات الاستثمارية يتطلب دفع عمولة للوسيط الذي يقوم بهذه العملية، خاصة إذا كانت الكميات المشتراة صغيرة من أدوات استثمارية متنوعة[١١٣].

٣.اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة: حيث تزداد هذه القرارات غير السليمة مع تزايد عدد الادوات الاستثمارية في المحفظة[١١٤].

النوع الثاني من التنويع: تنويع ماركوتز[١١٥]

على عكس أسلوب التنويع الساذج الذي يقضي بالاختيار العشوائي للاستثمارات المكونة للمحفظة، نجد أن أسلوب ماركوتز يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لتلك الاستثمارات، وذلك بمراعاة درجة الارتباط بين مكونات المحفظة[١١٦]، فكلما كان معامل الارتباط سالباً كانت المحفظة كفوءة، أي عدم وجود ارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية، وذلك لانخفاض المخاطر المترتبة على وقوع الخسارة في أي اداة استثمارية، حيث لا تؤثر على بقية الادوات فيما اذا كان الارتباط موجباً[١١٧]، فقد استنتج ماركوتز أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة.

نستنتج مما سبق ان:

١.مخاطرة المحفظة الاستثمارية تكون في اعلى مستوى لها عندما يكون معامل الارتباط بين الادوات الاستثمارية المكونة لها موجباً.

٢.مخاطرة المحفظة الاستثمارية تكون في ادنى مستوى لها عندما يكون معامل الارتباط بين الادوات الاستثمارية المكونة لها سالباً.

٣.مخاطرة المحفظة الاستثمارية تقع بين الحد الادنى والاعلى عندما يكون معامل الارتباط مساوياً للصفر[١١٨].

يتضح لنا مما سبق اهمية تنويع الاستثمار وتكوين المحافظ الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية الناتجة عن النشاط الاقتصادي في الاسواق التجارية.

المبحث الخامس
دراسة السوق

تعد دراسة السوق النقطة الأساسية لتوضيح إمكانية نجاح أي مشروع (تجارياً، صناعياً أوخدمياً) في تقديم منتجاته أو خدماته لأكبر عدد من المستهلكين وقدرة المشروع في الاستمرارية ومواصلة العمل، ليكون القرار الاستثماري مبنياً على أسس صحيحة وبالتالي يتمكن من تقليل المخاطرة في النشاط الاقتصادي، لكن قبل ذلك يجب معرفة ماهية السوق ليتسنى لنا دراسة حالته، فما هو السوق؟

المطلب الاول- تعريف السوق.

السوق: هو ذلك الاطار الذي يجمع كل من البائع والمشتري بحيث يسمح بتبادل السلع والخدمات[١١٩]، أوهو مجموعة العناصر التي يتم بواسطتها بيع وشراء السلع والخدمات[١٢٠]، وبالتالي فليس المكان شرطاً لوجود السوق كما كان سابقاً، انما الشرط الاساس هو توفر قنوات الاتصال الفعالة بين المتعاملين في السوق[١٢١].

اما دراسة السوق فتعني القيام بجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمشترين الحاليين والمرتقبين للسلعة أوالخدمة التي تنتجها المؤسسة، لغرض المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة التي تساعد على زيادة الطلب على تلك السلعة[١٢٢]، وبعبارة اخرى: تحليل العرض والطلب الحقيقي والافتراضي لسلعة اوخدمة معينة لكي تستطيع تحديد واتخاذ القرارات المناسبة[١٢٣]، التي تساعد على تحقيق اكبر عائد ممكن مع تقليل المخاطرة للحد الادنى.

وتشمل دراسة السوق:

١. تحديد السوق التي تتناسب مع نوع المنتج من حيث السن، الدخل، المهنة، المنطقة ونوع النشاط وحجم الأعمال[١٢٤].
٢. دراسة أنماط الشراء والعادات والاتجاهات والانطباعات والدوافع والآراء والاحتياجات الخاصة بالمستهلكين[١٢٥].
٣. تحديد الحاجات والرغبات غير المشبعة لدى المستهلك متوافقة مع قدراته الشرائية من اجل تشكيل استجابة له تسويقياً[١٢٦].

٤. تحديد اعلى مستوى ممكن للطلب في ظروف معينة[١٢٧].

ولما كان هدف المستثمر تحقيق اعلى الارباح باقل مخاطرة ممكنة من خلال تحقيق اعلى مستوى من الاشباع لرغبات المستهلكين، فان صياغة المزيج التسويقي المناسب يجب ان يتم في اطار تحقيق هذا الهدف[١٢٨].

المطلب الثاني- اهمية دراسة السوق

تتضح اهمية دراسة السوق من خلال الاتي: تُعد المحور الاساسي لدراسة النشاط الاقتصادي المزمع العمل فيه[١٢٩].

١. تقليل المخاطرة الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال معرفة البيئة التسويقية للمنتج المراد تسويقه[١٣٠].
٢. تحديد حجم المشروع ووسائل الإنتاج المستخدمة سواء التكنولوجية منها أو البشرية والجوانب الفنية الأخرى للمشروع كافة لاختيار الاستراتيجية المناسبة للتسويق[١٣١].
٣. تحديد الطاقة الانتاجية للمشروع من خلال معرفة الطلب على المنتج متوافقة مع رغبات المستهلكين في بيئة معينة[١٣٢].
٤. تحديد مجال نشاط المشروع بما يتوافق مع اتجاهات المستهلكين ووفرة المادة الاولية الداخلة في انتاج السلعة وكذلك حجم السوق الذي يعمل فيه المشروع[١٣٣].
٥. استخدام الموارد المتاحة امام المستثمر بأكبر كفاءة، وأقل كلفة ممكنة، مما يساعد على نجاح التخطيط الاستراتيجي للعملية الاستثمارية[١٣٤].

من خلال ما سبق يتبين لنا اهمية الأسس الاقتصادية في تقليل المخاطرة الناتجة عن العملية الاستثمارية، بما يساعد على تحقيق اكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة متحققة.

الخاتمة

بعد حمد الله تعالى على أن منّ عليَّ بإكمال هذا البحث، أذكر في أدناه ما توصلت إليه من نتائج، ثم اعرج على أهم ما يرشد إليه البحث من توصيات التي اعتقد أنها تستحق أن تُعطى من الاهتمام شيئاً يذكر، لأهمية الموضوع.

نتائج البحث

توصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج الاتية:

١.المخاطرة هي احتمالية الربح والخسارة مع مجهولية العائد المتوقع.

٢.يُعد التخطيط الاقتصادي لأي مشروع والمبني على أسس علمية واقتصادية صحيحة، عاملاً مساعداً على تقليل المخاطرة في المعاملات المالية.

٣.تعد دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع امراً مندوباً، قد يصل إلى درجة الوجوب، خصوصاً في المشاريع ذات الرأسمال الكبير، وفي الفقه الإسلامي من المؤيدات الشرعية ما يساعد على ذلك.

٤.تنويع الاستثمار لأي مشروع يُعد امراً مرغوباً فيه، بما يساعد على حفظ المال وعدم تعريضه لمخاطر الخسارة المحتملة فيما إذا كان الاستثمار في نوع معين فقط.

٥.دراسة حالة السوق من العوامل المساعدة على نجاح المشروع الاستثماري وتقليل المخاطرة فيه، فلابد للقائمين على النشاط الاقتصادي في المشروع الاستثماري من توفير الكادر الفني المتخصص في هذا المجال لنجاح المشروع وتجنيبه الخسارة.

التوصيات

١.ضرورة أن يطلع المتعاملون في الأسواق المالية، على الاسس الاقتصادية التي تجنبهم الخسارة في نشاطاتهم المالية.

٢.ايلاء الجانب الاقتصادي في المعاملات المالية الاهتمام الكافي الذي يساعد على تطوير وتقليل المخاطر في النشاط الاقتصادي.

٣.تثقيف المتعاملون في الأسواق المالية بالثقافة الاقتصادية الحديثة وخصوصاً وسائل تقليل المخاطر والخسائر في الانشطة الاقتصادية.

ختاماً اسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خاصاً لوجهه الكريم، وان ينفع به، وان يجعله حجة لي، لا عليَّ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هوامش البحث

(١) معجم الاقتصاد لعمر الايوبي، بيروت، أكاديميا، د.ت: ص٣٦٧، كلمة risk.

(٢) المحافظ المالية الاستثمارية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد معجب العتيبي، دار النفائس، عمَّان، ط١، ٢٠٠٧م: ص١٤٦.

(٣) ادارة الغرر في التامين التعاوني للدكتور عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م٢٣، ع٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م: ص٨٦.

(٤) سورة الملك: الاية ٢٢.

(٥) ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة للدكتور عمر مصطفى جبر اسماعيل، دار النفائس، عمّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م: ص٦٠.

(٦) التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدكتور مجيد مسعود، سلسلة عالم المعرفة، بدون طبعة، ١٩٨٤م: ص٧.

(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٨) التخطيط التربوي الاستراتيجي، الفكر والتطبيق، للدكتور احمد علي الحاج محمد، دار المسيرة، عمّان، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ص٤٧.

(٩) التخطيط الاقتصادي للدكتور عمرو محي الدين، نقلاً عن: التخطيط الاقتصادي في الإسلام لصلاح الدين محمد امين تكين، رسالة ماجستير نوقشت في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك- الاردن، ١٤١٢هـ/١٩٩١م: ص٣.

(١٠) التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص٥.

(١١) هذا التعريف استقيته من مجموع التعريفات السابقة.

(١٢) سورة يوسف: الاية ٤٣- ٤٩.

(١٣) التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص٩.

(١٤) الحلس: كساء يلي ظهر البعير يفرش تحت الرحل والقتب والسرج، ويبسط في البيت. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٥٤/٦، تاج العروس للزبيدي: ٥٤٦/١٥، المصباح المنير للفيومي: ص٥٦.

[١٥] القعب: القدح الضخم، الغليظ، الجافي، وقيل: قدح من خشب مقعر. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٦٨٣/١، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٢٤٧/١، القاموس المحيط للفيروز ابادي: ص١٢٦.

[١٦] نبذ الشيء القاه، أي القاه إلى اهله، ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٥١١/٣، تاج العروس للزبيدي: ٤٧٩/٩، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٨٣/١٠.

[١٧] القدوم: آلة للنجر. ينظر: تاج العروس للزبيدي: ٢٤٣/٣٣، القاموس المحيط للفيروز ابادي: ص١١٤٧، المصباح المنير للفيومي: ص١٨٦.

[١٨] أي رسول الله ﷺ.

[١٩] النكتة: النقطة السوداء. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ١٠١/٢، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٦/ ٧٧١، المصباح المنير للفيومي: ص٢٣٩.

[٢٠] مدقع: شديد مذل. ينظر: تاج العروس للزبيدي: ٢٠/ ٥٦٠، لسان العرب لابن منظور: ٨٩/٨، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ١٧٦/١.

[٢١] مفظع: شديد شنيع. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٦٨/٢، القاموس المحيط للفيروز ابادي: ص٧٤٧، لسان العرب لابن منظور: ٢٥٤/٨.

[٢٢] موجع: مؤلم مثخن. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٨٠/٨، تاج العروس للزبيدي: ٢٩١/٢٢، المصباح المنير للفيومي: ص٢٤٨. والحديث حسن، رواه أبو داود في سننه واللفظ له، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة: ص١٩٤، الحديث (١٦٤١)، والترمذي، سنن الترمذي، كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة: ص١٦٥، الحديث (٦٥٣)، وقال حديث حسن، وابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب بيع المزايدة: ص٣٧٨، الحديث (٢١٩٨)، واحمد في مسنده، مسند انس بن مالك ﷺ: ص٨٥٨، الحديث (١٢١٥٨).

[٢٣] التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص١٤.

[٢٤] الإسلام والاقتصاد للدكتور عبد الهادي علي النجار، سلسلة عالم المعرفة (٦٣)، بلا طبعة، ١٩٨٣م: ص١٥٥.

[٢٥] المصدر السابق: ص١٥٦.

[٢٦] الإسلام والاقتصاد للنجار: ص٥٢.

[٢٧] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة، دار الراية للنشر، عمّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م: ص١٦-١٧، الخسارة لكليب: ص١٦٧.

[٢٨] إدارة المحافظ الاستثمارية للدكتور محمد مطر والدكتور فايز تيَّم، دار وائل للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٥م: ص٢٤.

[٢٩] المصدر السابق: ص٣٢.

[٣٠] الخسارة لكليب: ص١٧١.

[٣١] التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص٦٠.

[٣٢] الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية للدكتور فوزي عَطوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ص٤٩.

[٣٣] التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدكتور مجيد مسعود: ص١٦٢، التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص٦٣.

[٣٤] دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الإسلامي للدكتور القرضاوي: ص١٧٨، التخطيط الاقتصادي في الإسلام لتكين: ص٦١.

[٣٥] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور عرفة: ص١٦-١٧.

[٣٦] دراسة الجدوى وتقييم المشاريع للدكتور عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م: ص٩.

[٣٧] نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي لمجدي علي غيث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، توزيع بيروت، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م: ص١٧٤.

[٣٨] دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية للدكتور شقيري نوري موسى والدكتور اسامة عزمي سلام، دار المسيرة، عمّان، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠١١م: ص٢٢.

[٣٩] الخسارة لكليب: ص١٦٠.

[٤٠] دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي لكوثر عبد الفتاح الابجي، مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ع٢، م٢: ص٣.

[٤١] دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان باصور، رسالة جامعية نوقشت في معهد علوم التسيير في الجزائر، ٢٠٠٦م: ص٢٦.

[٤٢] نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي لمجدي علي غيث: ص١٧٣.

[٤٣] حوافز الاستثمار لحسين بني هاني، ودراسة الجدوى الاقتصادية لبهاء الدين امين، نقلاً عن الخسارة لكليب: ص١٦١، إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٥، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان: ص٢٦.

[٤٤] دراسات الجدوى الاقتصادية للدكتور خليل محمد خليل عطية، مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة بجامعة القاهرة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م: ص٥، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد اسلامي للدكتور محمد عبد المنعم عَفر، جامعة ام القرى، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م: ص٦٧.

[٤٥] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٦، دراسة الجدوى وتقييم المشاريع للدكتور عبد العزيز: ص١٩٦، الخسارة لكليب: ص١٦٢.

[٤٦] دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان: ص٢٨، الخسارة لكليب: ص١٦٢، إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٦.

[٤٧] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٦، الخسارة لكليب: ص١٦٢.

[٤٨] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٧، نظرية الحسم الزمني لغيث: ص١٧٥، الخسارة لكليب: ص١٦٢.

[٤٩] إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة: ص١٥٧.

[٥٠] نظرية الحسم الزمني لغيث: ص١٧٦.

[٥١] المصدر السابق: ص١٥٦، المتطلبات الاقتصادية للدكتور عَفر: ص٦٥.

[٥٢] دراسة الجدوى الاقتصادية لخليل محمد خليل: ص٣٨.

[٥٣] دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان: ص٢٩.

[٥٤] إدارة المخاطر المالية لعرفة: ص١٥٧، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات لعبد الكريم: ص٦٠، دراسة جدوى الاستثمار للابجي: ص٦.

[٥٥] دراسة الجدوى وتقييم المشروعات لعبد الكريم: ص٦٠، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان: ص١٣.

[٥٦] إدارة المخاطر المالية لعرفة: ص١٥٨، دراسة جدوى الاستثمار للابجي: ص٩.

[٥٧] إدارة المخاطر المالية لعرفة: ص١٥٨، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات لعبد الكريم: ص٦٠.

[٥٨] إدارة المخاطر المالية لعرفة: ص١٥٨، دراسة جدوى الاستثمار للابجي: ص٩.

[٥٩] إدارة المخاطر المالية لعرفة: ص١٥٨.

[٦٠] المصدر السابق: ص١٥٩.

[٦١] سورة الانبياء: الاية ٣٧.

[٦٢] حديث حسن، رواه ابو يعلي في مسنده واللفظ له، مسند أبي يعلي الموصلي، تحقيق حسين سليم اسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م: ٢٤٧/٧، الحديث (٤٢٥٦)، والهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب الادب، باب ما جاء في الرفق: ١١/٨، الحديث (١٢٦٥٢)، وقال: رواه ابو يعلي ورجاله رجال الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٧٨/١٠، الحديث (٢٠٢٧٠).

[٦٣] ضمانات الاستثمار لعمر اسماعيل: ص٦٢.

[٦٤] ارملوا أي فنى زادهم، ينظر فتح الباري لابن حجر: ١٣٠/٥.

[٦٥] حديث صحيح رواه البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض: ص٦٠٣، الحديث (٢٤٨٦).

[٦٦] ضمانات الاستثمار لعمر اسماعيل: ص٦٢.

[٦٧] الخسارة لكليب: ص١٦٣.

[٦٨] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٥٢٦/٣، المهذب للشيرازي: ٣٣٨/٣، ٤٨٥، كشاف القناع للبهوتي: ١٧٥٠/٥.

[٦٩] حديث ضعيف، رواه الترمذي في سننه وقال عنه غريب، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه في العبادة: ص٦٠٥، الحديث (٢٦٨٧)، وابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب الحكمة: ص٦٩٣، الحديث (٤١٦٩)، الا أن قواعد الشريعة وعموماتها تسنده منها: (الامور بمقاصدها)، (ما لا يتم الواجب به فهو واجب)، و(الاشتغال بغير المقصود، اعراض عن المقصود). ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص٢٢، ٢١٣.

(٧٠) المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق وتعليق عبد السلام الشدادي، ط١، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م: ١٣١/٥.

(٧١) لسان العرب لابن منظور: ١٠٦/٤، تاج العروس للزبيدي: ٣٢٨/١٠٦، القاموس المحيط للفيروز ابادي: ص٣٥٩.

(٧٢) سورة البقرة: الاية ٢٢.

(٧٣) حديث حسن، رواه الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب فضل المصيبة إذا احتسب: ص٢٤١، الحديث (١٠٢١).

(٧٤) سورة البقرة: الاية ٣٤.

(٧٥) الجامع لإحكام المال للقرطبي: ٢٧٦/١٣، فتح القدير للشوكاني: ص٨٥٩، تفسير القرآن العضيم لابن كثير: ٨٧/٣.

(٧٦) إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية للدكتور مؤيد عبد الرحمن الدوري، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١٠م: ص٢٢.

(٧٧) صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للدكتور نزيه عبد المقصود مبروك، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون طبعة، ٢٠٠٩م: ص٣٧.

(٧٨) إدارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية، للدكتور محمد مطر، دار وائل للنشر، ط٥، ٢٠٠٩م: ص٢٢، مباديء الاستثمار المالي والحقيقي للدكتور زياد رمضان، دار وائل للنشر، عمّان، ط٤، ٢٠٠٧م: ص١٣.

(٧٩) صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للدكتور نزيه: ص٣٧.

(٨٠) إدارة الاستثمارات للدكتور مطر: ص٢١.

(٨١) الضوابط الشرعية للاستثمار للسلامي: ص٢٩.

(٨٢) معجم المصطلحات الاقتصادية الإسلامية لعلي جمعة: ص٤٣.

(٨٣) صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للدكتور نزيه: ص٣٢.

(٨٤) بحوث فقهية معاصرة للدكتور محمد عبد الغفار الشريف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م: ١٥/٢.

(٨٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٨٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[٨٧] مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية لحماد: ص٤٠.

[٨٨] ضمانات الاستثمار لعمر اسماعيل: ص٢٣.

[٨٩] مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية لحماد: ص٤٠.

[٩٠] احكام القران لأبي بكر، محمد بن عبدالله، المشهور بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج احاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م: ١٠٧/٢، المنثور في القواعد لبدر الدين، محمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د.تيسير فائق احمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، مصورة بالأوفسيت عن الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م: ٢٢٢/٣، الاقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين، موسى بن احمد بن موسى بن سالم الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الرياض، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م: ١٥٦/٢.

[٩١] إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية للدوري: ص٢١٠.

[٩٢] إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية للدوري: ص١٩٩، إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٦٩.

[٩٣] إدارة المحافظ الاستثمارية للدكتور دريد كامل آل شبيب، دار المسيرة، عمَّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م: ص١٥.

[٩٤] إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص٢٠٦، إدارة الاستثمار للدوري: ص٢٢٦.

[٩٥] صناديق الاستثمار لمبروك: ص١١٧.

[٩٦] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٦، صناديق الاستثمار لمبروك: ص١١٦.

[٩٧] الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي للدكتور يوسف بن عبدالله الشبيلي، اطروحة دكتوراه نوقشت في المعهد العالي للقضاء بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، بلا طبعة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م: ٨٦/١، صناديق الاستثمار لمبروك: ص١١٤.

[٩٨] إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٦٩، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧، صناديق الاستثمار لمبروك: ص١١٥.

[٩٩] إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية للدوري: ص٢٠٠، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧.

[١٠٠] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٢٠.

[١٠١] أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار للدكتور منير إبراهيم هندي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، بلا طبعة، ٢٠٠٣م: ص١٨٩.

[١٠٢] دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية للدكتور اشرف محمد دوابة، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م: ص٢٣٢.

[١٠٣] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧، أدوات الاستثمار لهندي: ص١٩٠.

[١٠٤] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧، أدوات الاستثمار لهندي: ص١٩٠.

[١٠٥] دور الأسواق المالية لدوابة: ص٢٣٣، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧، صناديق الاستثمار الإسلامية للدكتور هشام جبر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المعنون بـ(الاستثمار والتمويل في فلسطين)، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٥م: ص١٧.

[١٠٦] دور الأسواق المالية لدوابة: ص٢٣٣، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص١٧.

[١٠٧] المصادر السابقة، الصفحة نفسها.

[١٠٨] إدارة الاستثمارات للدوري: ص٢٠٠.

[١٠٩] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٥١، إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٧١، أدوات الاستثمار لهندي: ص١٩٦.

[١١٠] مبادئ الاستثمار لزياد رمضان: ص٣٦٣، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٥١.

[١١١] إدارة الاستثمار للدوري: ص١٩٩، إدارة الاستثمارات لمطر: ص١٣١.

[١١٢] أدوات الاستثمار لهندي: ص١٩٧، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٥٢.

[١١٣] مبادئ الاستثمار لزياد رمضان: ص٣٦٣، إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم، ص١٧٣.

[١١٤] إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٧٣، أدوات الاستثمار لهندي: ص١٩٨، إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٥٢.

[١١٥] ماركوتز: اقتصادي امريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد يعود له الفضل في وضع نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة عام ١٩٥٢م. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول: ٢٠١٢/٣/٢١.

[١١٦] إدارة المحافظ الاستثمارية لآل شبيب: ص٥٢، إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٧٣.

[١١٧] المصدران السابقان: الأول ص٥٣، والثاني ص١٧٣– ١٧٥، مبادئ الاستثمار لزياد رمضان: ص٣٦٤.

[١١٨] إدارة المحافظ الاستثمارية لمطر وتيّم: ص١٧٧، إدارة الاستثمار للدوري: ص٢٢٦، مبادئ الاستثمار لزياد رمضان: ص٣٦٤، إدارة الاستثمارات لمطر، ص١٣٠–١٣١.

[١١٩] إدارة الاستثمارات لمطر: ص١٦٤.

[١٢٠] مبادئ الاستثمار لزياد رمضان: ص١١٩.

[١٢١] إدارة الاستثمارات لمطر: ص١٦٤.

[١٢٢] أصول التسويق مدخل تحليلي للدكتور ناجي معلا والدكتور رائف توفيق، دار وائل للنشر، عمّان، ط٣، ٢٠٠٨م: ص١٠٤.

[١٢٣] مبادئ التسويق للدكتور نسيم حنا، دار المريخ، الرياض، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م: ص٧١.

[١٢٤] إدارة التسويق مدخل تحليلي إستراتيجي متكامل للدكتور ناجي معلا، دار اثراء للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٨م: ص٦٩.

[١٢٥] مبادئ التسويق للدكتور حنا: ص٢٦، أصول التسويق للدكتور معلا: ص٦٢.

[١٢٦] استراتيجيات التسويق لنزار عبد المجيد البرواري والدكتور احمد البرزنجي، دار وائل للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م: ص٨٦، التسويق الحديث مدخل شامل للدكتور حميد الطائي واخرون، دار اليازوري، عمّان، الطبعة العربية، ٢٠١٠م: ص٣٨.

[١٢٧] إدارة التسويق منظور تطبيقي إستراتيجي للدكتور علي فلاح الزعبي، دار اليازوري، عمّان، الطبعة العربية، ٢٠٠٩م: ص٢١٧.

(١٢٨) أصول التسويق لمعلا وتوفيق: ص٢٥.
(١٢٩) إدارة التسويق لمعلا: ص١٥، إستراتيجيات التسويق لبرواري والبرزنجي: ص٧٣.
(١٣٠) التسويق الحديث للطائي واخرون: ص٥٨.
(١٣١) إدارة التسويق للزعبي: ص١٢٥، أصول التسويق لمعلا وتوفيق: ص١٦٨.
(١٣٢) التسويق الحديث للطائي واخرون: ص٣٠، إدارة التسويق للزعبي: ص١٤٢.
(١٣٣) مبادئ التسويق لحنا: ص٤٢، إستراتيجيات التسويق لبرواري والبرزنجي: ص١٠١، أصول التسويق لمعلا وتوفيق: ص٣٣.
(١٣٤) إدارة التسويق للزعبي: ص١٠٦.

المصادر

القرآن الكريم.

١. تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٢. القاموس المحيط لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٣. لسان العرب لأبي الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ.
٤. المحكم والمحيط الاعظم لأبي الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٥. المحيط في اللغة للصاحب، إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٦. المصباح المنير لاحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان، بدون طبعة ولا تاريخ.

٧. معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسن، احمد بن زكريا بن فارس(ت٣٩٠هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ.
٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله وسننه وأيامه لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٩. السنن لأبي داود، سليمان بن الاشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، بيت الافكار الدولية، بلا طبعة، ولا تاريخ.
١٠. الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، مع تعليقات الشيخ الالباني عليه، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، بدون تاريخ.
١١. سنن ابن ماجة لابن ماجة القزويني، اعتنى به مشهور بن حسن ال سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١٢. المسند للإمام احمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بيت الافكار الدولية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٣. السنن الكبرى لأبي بكر، احمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٤. مسند أبي يعلي الموصلي، تحقيق: حسين سليم اسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للامام شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، بدون طبعة، ولا تاريخ.
١٦. المهذب لابي اسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٧. كشاف القناع للعلامة منصور بن يونس البهوتي (ت١٠٥١هـ)، طبعة وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ولا تاريخ.
١٨. معجم الاقتصاد لعمر الايوبي، بيروت، أكاديميا، د.ت.
١٩. إدارة المخاطر الاستثمارية للدكتور سيد سالم عرفة، دار الراية للنشر، عمّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٠. إدارة المحافظ الاستثمارية للدكتور محمد مطر والدكتور فايز تيَّم، دار وائل للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٥م.
٢١. الإسلام والاقتصاد للدكتور عبد الهادي علي النجار، سلسلة عالم المعرفة (٦٣)، بلا طبعة، ١٩٨٣م.
٢٢. الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية للدكتور فوزي عَطوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٣. المحافظ المالية الاستثمارية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد معجب العتيبي، دار النفائس، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٤. إدارة الغرر في التامين التعاونيللدكتور عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م٢٣، ع٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٢٥. ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة للدكتور عمر مصطفى جبر اسماعيل، دار النفائس، عمّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م.
٢٦. التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدكتور مجيد مسعود، سلسلة عالم المعرفة (٧٣)، بدون طبعة، ١٩٨٤م.
٢٧. التخطيط التربوي الاستراتيجي، الفكر والتطبيق، للدكتور احمد علي الحاج محمد، دار المسيرة، عمّان، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٢٨. التخطيط الاقتصادي في الإسلام لصلاح الدين محمد امين تكين، رسالة ماجستير نوقشت في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٢٩. دراسة الجدوى وتقييم المشاريع للدكتور عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٠. نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي لمجدي علي غيث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، توزيع بيروت، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٣١. دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية للدكتور شقيري نوري موسى والدكتور اسامة عزمي سلام، دار المسيرة، عمّان، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠١١م.
٣٢. دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي لكوثر عبد الفتاح الابجي، مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ع٢، م٢.

٣٣. دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لرضوان باصور، رسالة جامعية نوقشت في معهد علوم التسيير في الجزائر، ٢٠٠٦م.
٣٤. دراسات الجدوى الاقتصادية للدكتور خليل محمد خليل عطية، مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة بجامعة القاهرة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
٣٥. المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد اسلامي للدكتور محمد عبد المنعم عَفر، جامعة ام القرى، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٣٦. إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية للدكتور مؤيد عبد الرحمن الدوري، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١٠م.
٣٧. صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للدكتور نزيه عبد المقصود مبروك، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون طبعة، ٢٠٠٩م.
٣٨. إدارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية، للدكتور محمد مطر، دار وائل للنشر، ط٥، ٢٠٠٩م.
٣٩. مباديء الاستثمار المالي والحقيقي للدكتور زياد رمضان، دار وائل للنشر، عمّان، ط٤، ٢٠٠٧م.
٤٠. بحوث فقهية معاصرة للدكتور محمد عبد الغفار الشريف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٤١. إدارة المحافظ الاستثمارية للدكتور دريد كامل آل شبيب، دار المسيرة، عنّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م.
٤٢. الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي للدكتور يوسف بن عبدالله الشبيلي، اطروحة دكتوراه نوقشت في المعهد العالي للقضاء بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، بلا طبعة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٣. أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية و وصناديق الاستثمار للدكتور منير إبراهيم هندي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، بلا طبعة، ٢٠٠٣م.
٤٤. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية للدكتور اشرف محمد دوابة، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٥. صناديق الاستثمار الإسلامية للدكتور هشام جبر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المعنون بـــ(الاستثمار والتمويل في فلسطين)، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٥م.
٤٦. أصول التسويق مدخل تحليلي للدكتور ناجي معلا والدكتور رائف توفيق، دار وائل للنشر، عمّان، ط٣، ٢٠٠٨م.
٤٧. مبادئ التسويق للدكتور نسيم حنا، دار المريخ، الرياض، ط٢، ١٤٢٩هـــ/٢٠٠٨م.
٤٨. إدارة التسويق مدخل تحليلي إستراتيجي متكامل للدكتور ناجي معلا، دار اثراء للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٩. استراتيجيات التسويق لنزار عبد المجيد البرواري والدكتور احمد البرزنجي، دار وائل للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م.
٥٠. التسويق الحديث مدخل شامل للدكتور حميد الطائي واخرون، دار اليازوري، عمّان، الطبعة العربية، ٢٠١٠م.
٥١. إدارة التسويق منظور تطبيقي إستراتيجي للدكتور علي فلاح الزعبي، دار اليازوري، عمّان، الطبعة العربية، ٢٠٠٩م.
وغيرها من المصادر ذكرت في هوامش البحث.